التقنين بفنجان القهوة!!

سعر الكيلو ٤٠ ألف ليرة سورية وماركات بأسعار مرتفعة جداً

اللاذقية - عبير سمير محمود

تشهد أسعار القهوة ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الحالية في اللاذقية، ليبدأ سعر الكيلو من ٣٠ ألف ليرة حتى ٤٥ ألفاً وهناك ماركات أسعارها مرتفعة جداً وذلك حسب نوع البن، ما اضطر مواطنون من ذوي الدخل المحدود للعزوف عن شراء القهوة إلا بـ«الغلوة» (مقدار فنجان أو فنجانين اثنين لا أكثر).

وحسب آراء مواطنين، فقد بدأت القهوة بالغليان في السوق بأسعار كاوية تتراوح فيها الأوقية الواحدة ٦- ٩ آلاف ليرة، فلا قدرة للراتب الحكومي أن يحتويها خاصة إذا كان شاربوها من محبي نكهة الهال الذي بات يحسب له حساب في ميزان باعة البن لغلاء سعره.

وتساءل مواطنون عن أسباب ارتفاع أسعار القهوة التي وكما ذكروا أنها تستورد من البرازيل وليس من أوكرانيا، فما الحجة الجديدة وراء غلائها لهذه الأرقام في الوقت الحالي؟

وذكرت إحدى السيدات بأن «للصيام في شهر رمضان فائدة غير متوقعة من ناحية أن نعتاد الإقلاع عنها كما التدخين، حتى اليوم عرفت أنها مضرة وفعلاً ترفع الضغط بسعرها الذي يعادل ربع مرتبي» وختمت قائلة: «بلاها وبلا سوادها».

صاحب محمصة (محل قهوة) يقول لـ«الوطن»: إن مبيعات القهوة تراجعت مع ارتفاع سعرها، التي وكما وصفها قد دخلت البورصة كما باقي المواد في السوق، مشيراً إلى أن غلاء القهوة عالمي وليس محلياً فقط.

وأضاف: إنه في هذا الوقت يقل إنتاج القهوة وتكون بانتظار الموسم الجديد، إضافة إلى قلة مستوردي القهوة وسط الظروف العالمية وما تشهده من حروب، قائلاً إن قلة قليلة من المواردين باتوا يستوردون المادة إلى البلد في هذه الظروف وغلاء أجور النقل وغيرها.

وذكر بائع البن أن الناس باتت تشتري بربع الأوقية ومنهم من يطلب شراءها بقيم مادية قليلة «حطلي بالفين ليرة» وهكذا حسب المبلغ المتوافر لدى المشتري، مشيراً إلى أن استهلاك القهوة يقل في شهر رمضان بشكل عام.

وحول الأسعار، بيّن أن سعر كيلو البن يبدأ من ٢٥ ألف ليرة للنوع الفيتنامي والنوع الهندي، ويليه البرازيلي بـ٣٠ حتى ٣٤ ألف ليرة للكيلو. في حين يسجل أعلى سعر للبن الكولومبي حيث يتجاوز سعره ٤٥ ألف ليرة، مبيناً أن سعر كيلو القهوة قبل نحو ثلاثة أعوام لم يكن يتجاوز ١٢ ألف ليرة للنخب الأول، وباقي الأنواع أعلاها ٨ آلاف ليرة فقط.

ولفت إلى ارتفاع أسعار الهال، ليتراوح بين ٥٠ – ٩٠ ألف ليرة حسب نوع الحبة، قائلاً إن أوقية القهوة تباع بالحد الأدنى بسعر ٦ آلاف ليرة، وفي حال كانت مع هال ترتفع إلى ٦٨٠٠ ليرة، مشيراً إلى أن المواطنين باتوا يشترونها من دون هال أو بهال خفيف حسب الطلب لتقليل السعر ما أمكن بالنسبة لهم.

غرف الزراعة تعمل بقانون الجمهورية المتحدة

ضيعة لـ«الوطن»: أعداد منتسبي الغرفة تراجعت والذين جددوا انتسابهم ٢٠٠ فقط

طرطوس- ربا أحمد

لا قانون ولا ميزات ولا أعمال تذكر.. أخطاء بتوصيف المهمات وخلط بالصلاحيات مع اتحاد الفلاحين.. هو حال غرفة زراعة طرطوس التي تعمل بقانون ١٩٥٨ بانتظار تعديله منذ عشرات السنين.

رئيس غرفة زراعة بطرطوس هيثم ضيعة أوضح « للوطن» أن هناك خطأ بتوصيف عمل الغرفة والتي ينتسب إليها أصحاب الملك الزراعي والمنشآت الحيوانية والصناعات الزراعية ومعامل الأعلاف والأسمدة ومنتجو البذور والمبيدات الزراعية وليس الفلاح الذي ينتسب لاتحاد الفلاحين، لذا يجب معرفة هذه المفارقة كحال غرف التجارة والصناعة واتحاد العمال.

وأعاد ضعف أداء الغرفة لضعف صلاحياتها فهي تعمل وفقاً لقانون عام ١٩٥٨ أي قانون الجمهورية العربية المتحدة وبرسم انتساب كان ٦٥ قرشاً لحين تعديله منذ سنوات ليصبح ٥٥٠ ليرة فقط عن سنة كاملة، ما أثر في صندوق الغرفة وأدائها، مشيراً إلى أن عدد الذين انتسبوا للغرفة منذ تأسيسها عام ١٩٧١ وحتى الآن وصل لـ٥٧ ألفاً أعداد كبيرة توفيت منهم أما عدد الذين يجددون انتسابهم كل عام (وهؤلاء يشكلون أعضاء الهيئة العامة) فكان بحدود الأربعة آلاف عام ٢٠١٠ لكن هذا العدد بدأ يتراجع كل عام من أعوام الحرب حيث بلغ العام الماضي أربعمئة فقط أما من بداية هذا العام وحتى اليوم فلم يجدد انتسابه سوى ٢٠٠ فقط لأسباب مختلفة منها غياب كل الميزات التي يتحلى بها أي منتسب لأي نقابة أو غرفة أو اتحاد آخر

وذكر ضيعة أن الغرفة كانت تقوم برحلات خارجية للمنتسبين إليها للتعرف على المواصفات المطلوبة خارجيا للتصدير أو للتعريف بشركات تنتج مواد وأجهزة مطلوبة كمعاصر الزيتون وأجهزة القطاف وغيرها ولكن توقفت بسبب الأزمة.

واليوم تشكل الغرفة صلة وصل بين الجهات المعنية والأعضاء لتأمين حاجتها من المواد التصديرية وفق المواصفات المطلوبة وتقديم شهادة المنشأ ولكن تراجعت كثيراً بسبب قلة التصدير ولاسيما للحمضيات نتيجة عدم توافر الأسمدة والري للسقاية وغياب القروض الموسمية.

ولفت إلى أن غرفة زراعة طرطوس بالتعاون مع المحافظة استطاعت أن تضبط عملية تفتيش البرادات عن طريق وجود كل الجهات المعنية أثناء تعبئة السيارات لكيلا تفتش من كل جهة على حدة.

وبالنسبة لطلبات رئيس الغرفة فقد جاءت على شكل «أمنيات» فمنذ عشرات السنين تتوارثها المجالس والأعضاء وهي أولاً ضرورة صدور قانون جديد للغرف الزراعية يوضح مهامها وصلاحياتها والتزاماتها، وثانياً أهمية زيادة الاتفاقيات والتبادل التجاري مع الدول المجاورة والصديقة وبالتالي قيام الملحقيات التجارية بمهامها في السفارات لفتح الأسواق وزيادة التواصل فنحن لا نستطيع أن نكون تجاراً ولا مرونة بالقانون وثالثاً جميع الأعضاء يطالبون بقروض تمويلية موسمية بفوائد مدعومة كحال أصحاب المداجن والمعامل الزراعية.

وفي النهاية لا بد من إلقاء اللوم على مجالس غرف الزراعة السورية خلال العقود الماضية والتي لم تستطع تعديل القانون منذ عهد الجمهورية العربية المتحدة وحتى الآن ما انفكت سلباً على هذه الغرف من كل النواحي.

مدير الزراعة: وضع القمح بحماة جيد جداً.. ومدير الموارد مخزون المياه جيد

إطلاق المياه بقناة الري الجنوبية لإرواء الأراضي الزراعية

حماة- محمد أحمد خبازي

عادةً تصاب المساحات المزروعة بالقمح بمحافظة حماة، في مثل هذه الفترة من كل عام تقريباً، بأفات مرضية وحشرية، كصدأ القمح والسونة والنطاطات وغير ذلك، ولمعرفة واقع القمح بمنطقتي حماة والغاب ومدى سلامته من الأمراض والإصابات، وما الإجراءات المتخذة لحمايته، طرحت «الوطن» عدة أسئلة حول كل ذلك على المعنيين لاستجلاء الواقع وتبيان حال المحصول الإستراتيجي، الذي قلنا في مادة سابقة أنه واعد بإنتاج جيد.

وردا على أسئلة «الوطن» بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير، أن وضع القمح جيد جداً حتى تاريخه، ولم تظهر أي إصابات حشرية أو آفات مرضية بأي حقل في مجال إشراف المديرية.

وأوضح أنه تم توجيه الوحدات الإرشادية لتنفيذ جولات يومية على الأراضي المزروعة، ومراقبة الحقول للكشف عليها والتأكد من إصابتها بأمراض، بهدف التدخل السريع في حال إصابتها والمعالجة بالطرق العلمية والفنية.

ولفت إلى أن وزارة الزراعة جاهزة من خلال دائرة الوقاية بالمديرية، للمعالجة بالمبيدات لأي حقل في حال انتشار السونة أو صدأ القمح أو أي قطريات وغيرها من الأمراض الأخرى.

وأشار باكير إلى أن الأراضي المزروعة بالقمح في مجال عمل المديرية، تبلغ مساحتها ٢٠٨٨١ هكتاراً مروية من أصل المخطط له ٢٥١٧٤ هكتاراً، و٢٣٣٠٩ هكتارات بعلية من أصل المخطط له ٢٠ ألف هكتار.

وعن حال القمح في منطقة الغاب، كشف مدير الثروة النباتية بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف، أنه جيد ولا توجد إصابة بأي آفة مطلقاً، وأوضح أنه لوحظ ظهور للجراد المعروف بالمنطقة بـ«النطاطات» وتكافحها الهيئة كالمعتاد.

ولفت زروف إلى أنه ستطلق المياه بقناة الري الجنوبية لإرواء الأراضي الزراعية بمنطقة شبكة طار العلا التي تروى مبكراً، وبعد ذلك التاريخ ستطلق بقية قنوات الري بالغاب حسب طلبات الفلاحين.

وأشار إلى أن المساحة الإجمالية المزروعة بالقمح، تبلغ نحو ٥٢١٨٨ هكتاراً من أصل المخطط له ٥١٣١٣ هكتاراً.

والمساحة المزروعة بالقمح المروي، تبلغ ٤٩٢٦٧ هكتاراً من المخطط له ٤٨٠٤١ هكتاراً.

على حين المساحة المزروعة بالقمح البعل ٢٩٢١ هكتاراً من المخطط له ٣٢٧٢ هكتاراً.

وأما رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم، فذكر لـ«الوطن» أن المساحات المزروعة بالقمح في منطقتي حماة والغاب جيدة لتاريخه.

وأوضح أن الاتحاد لم يتلقَّ أي شكوى من الفلاحين حول تضرر أراضيهم من أي مرض أو آفة.

ولفت إلى أن الحقول بحاجة إلى السقاية، وأن مديرية الموارد المائية ستطلق المياه من سد الرستن في مجرى العاصي باتجاه محردة لتأمين مياه الري للفلاحين.

ومن جانبه، بيّن مدير الموارد المائية توفيق صالح، أن المخزون المائي جيد، وستطلق المياه بقنوات وخطوط الري حسب طلب اتحاد الفلاحين.

جميع الشوارع الرئيسة مفتوحة

رئيس مجلس المدينة لـ«الوطن»: بسبب تدني الخدمات عودة الأهالي ما زالت بطيئة

حمص- نبال إبراهيم

تحدث عدد من الأهالي العائدين إلى منازلهم في حبي وادي السايح وكرم شمشم بحمص لـ«الوطن» عن معاناتهم من تراكم الأنقاض في الكثير من شوارع الحيين حتى تاريخه وعدم إعادة فتح عدد كبير من الشوارع الفرعية في حي كرم شمشم على الرغم من عودتهم إلى منازلهم منذ أعوام بعد أن كانت العصابات الإرهابية قد هجرتهم منها.

وأشار المشتكون إلى نقص وتدني الخدمات الأساسية بشكل عام في الحيين وخاصة بما يتعلق باستكمال وصيانة شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف الأرضي، لافتين إلى أن الكثير من الأهالي الذين لم يعودوا إلى منازلهم في الحيين حتى الآن يرغبون في العودة إليها لكن تراكم الأنقاض وعدم فتح باقي الشوارع ونقص الخدمات وتدنيها وعدم مقدرتهم المادية على إعادة تأهيل منازلهم وترميمها من جديد يعوق عودتهم بشكل خاص.

بدوره بيّن رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أن مجلس المدينة نفذ العديد من العقود والأعمال الخدمية من ترحيل للأنقاض وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط وفتح الشوارع وغيرها في حيي كرم شمشم ووادي السايح تسهيلاً لعودة الأهالي المهجرين منها بفعل المجموعات الإرهابية المسلحة، موضحاً أنه تمت إزالة ١٢ بنّاءً آيلاً للسقوط كانت تهدد السلامة العامة في حي وادي السايح وما زال هناك ٤ أبنية أخرى تحتاج للإزالة في شوارع فرعية.

وأشار إلى أن ترحيل ما يزيد على ١٧ ألف متر مكعب من الأنقاض من كلا الحيين بمعدل ١٠ آلاف متر مكعب من حي كرم شمشم وأكثر من ٧ آلاف متر مكعب من حي وادي السايح، لافتاً إلى أن تنفيذ الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه وصرف وصحي وهاتف أرضي وغيرها متفاوتة النسب، مؤكداً أنه تم تعزيل المصارف المطرية وتركيب أغطية الريكارات في كلا الحيين.

وأوضح البواب أن نسبة تنفيذ أعمال الشبكة الكهربائية في كلا الحيين وصلت إلى نحو ٢٥ بالمئة حتى تاريخه ونسبة تنفيذ أعمال الصرف الصحي في حي كرم شمشم بلغت ٢٥ بالمئة فيما وصلت في حي وادي السايح إلى ٥٠ بالمئة، ونسبة تنفيذ أعمال شبكة المياه في كرم شمشم حوالي ٩٠ بالمئة للخطوط الرئيسة فيما بلغت ١٠٠ بالمئة في وادي السايح، وبالنسبة لشبكة الهاتف الأرضي فبلغت نسبة الأعمال حوالي ٢٥ بالمئة في كلا الحيين، منوهاً بأن الحالة الفنية للشوارع في الحيين بحالة وسط وتحتاج إلى عمليات ترميم، وأعمدة الإنارة جيدة نسبياً والبعض منها يحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم أو صيانة.

وأكد أن جميع الشوارع الرئيسة والفرعية في حي وادي السايح مفتوحة، فيما جميع الشوارع الرئيسة في حي كرم شمشم مفتوحة ولا تزال بحدود ٣٠ بالمئة من الشوارع الفرعية بالحي مغلقة حتى تاريخه لعدم تمكن مجلس المدينة من الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية لإعادة فتحها من جديد من جهة ولتراكم الأنقاض في تلك الشوارع مجدداً نتيجة لقيام الأهالي العائدين إلى منازلهم برمي مخلفات عمليات ترميم منازلهم فيها بعد أن كان مجلس المدينة قد قام بترحيلها في وقت سابق، وعدم وجود عقود جديدة حالياً لترحيلها.

وكشف البواب عن أن عدد العوائل التي عادت إلى منازلها في الحيين بلغت ٦٥٠ عائلة منذ إعادة الأمن والاستقرار إليها، منها ٤٧٥ عائلة عادت إلى حي كرم شمشم وتشكل نسبة ٣٥ بالمئة من إجمالي عدد العائلات في الحي، و١٧٥ عائلة عادت إلى حي وادي السايح وهي تشكل نسبة ٢٠ بالمئة فقط من إجمالي عدد عوائل الحي، مشيراً إلى أن عدد المنازل التي أعيد ترميمها عن طريق المنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية وصل إلى نحو ٣٤٥ منزلاً في كلا الحيين، منها ٤٥ منزلاً فقط في حي كرم شمشم و٣٠٠ منزل في حي وادي السايح، مؤكداً على أنه يتم حالياً السعي من مجلس المدينة لإعادة دخول الجمعيات والمنظمات إلى تلك الأحياء لترميم ما تبقى من المنازل التي تحتاج إلى إعادة تأهيل.

ولفت البواب إلى أن حركة عودة الأهالي إلى منازلهم في الحيين لا تزال بطيئة لوجود بعض المشاكل الخدمية التي تعوق عودة باقي الأهالي إليها وأهمها عدم استكمال أعمال الشبكة الكهربائية والصرف الصحي وعدم دخول الجمعيات والمنظمات الإنسانية للمساعدة في إعادة ترميم منازل المواطنين الذين يرغبون في العودة، مؤكداً على أن مجلس المدينة يقدم جميع التسهيلات والخدمات للأهالي العائدين وفق الإمكانات المتاحة.